

النص الأدبي السردي بين انفتاح النسق الدلالي وإلزامات البروتوكول المنهجي مشروع غريماس أنموذجا

The narrative literary text between the openness of the semantic layout and the compulsions of the methodological protocol .Case study “Greimas project”

Dr. Bensenouci Souad

د. بن سنوسي سعاد*

قسم اللغة العربية وآدابها Department of Arabic Language and Literature

كلية الآداب واللغات والفنون Faculty of Letters, Languages, and Arts

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس University Djilali Liabès / Sidi Bel Abbès

bensenoucisouad@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2021/11/04

تاريخ القبول: 2021/10/10

تاريخ الإرسال: 2021/05/24

الملخص:

حاولنا من خلال هذا المقال استجلاء أبعاد مقولة النسق المغلق من الطرح النقدي الذي تمثله غريماس والذي قُعد بموجبه لفكرة المحايثة في التعامل مع النصوص السردية، وفي المقابل عرضنا أهم المقولات التي تصدّت لهذا الطرح وقُدّمت تبريراتها للإعلاء من فكرة أنّ النصّ الأدبي يكتسب صيغة بقائه من نسقه المفتوح لا المغلق.

الكلمات المفتاحية: النص السردية - المحايثة - المعنى - النسق الدلالي - البروتوكول المنهجي.

Abstract:

Through this article, we tried to elucidate the dimensions of the statement "the closed layout" from the critical proposition represented by Greimas, according to which he based the idea of immanence in dealing with narrative texts in one hand, and on the other hand, we presented the most important statements that confronted this proposition and supplied the justifications to uphold the idea that the literary text acquires the formula for its survival from its open rather than closed layout.

key words: Narrative text - immanence - meaning - semantic pattern - systematic protocol.

تحددت نظرية قراءة النصوص السردية في العقد السادس من القرن الماضي تحديدا معتبرا، تمّ على إثره الارتقاء بمستوى الطرح السردية، إذ تبني آليات تقنية علمية في مقارنة المادة السردية وتحليل حيثياتها، فبعد أن انتعقت عن أسر التصورات النقدية السابقة، راحت تؤسس لمنهجها متبينة بذلك جهازا مفاهيميا ومصطلحيا أقل ما يمكن أن يقال عنه أنّه فرض نفسه كركيزة قرائية كفيلة باستقراء النصوص الحكائية ووصف أشكال محتوياتها.

* - المؤلف المرسل

إنّ غاية هذه النظرية التي تزعمها "غريماس" والتي شكلت لحظة حاسمة في تاريخ البنية وما بعدها تكمن في تقييدها لتصورات نقدية تُعنى بالوقوف على مستويات إنتاج المعنى في المتون السردية، ومنه فإنّ الإمساك بالمعنى ضمن التوجه الغريماسي «ليس شيئا آخر سوى إسقاط لوعي موجه إلى ما يمثل أمامه من خلال سلسلة من العلاقات التي تقود في نهاية الأمر إلى تحديد كم معنوي هو حاصل هذا الإسقاط»¹، وهذا الإسقاط هو الذي يبرر الحديث عن المضمون «من خلال شكله لا من خلال جوهره، وهو ما يحدد غاية التحليل ومنتهاه»².

ومن ثمة، استمدت هذه الفكرة خصوصيتها التحليلية من طبيعة البحث الدلالي وعلاقته بتحليلات المادة الحاملة للمعنى، فمعظم المراحل التي يشير إليها المسار التوليدي³ "ضمن النص مبعثها ما ارتكز عليه "غريماس" من أفكار أساسية أثناء بلورته لفكرة تشكّل المعنى وتجسده داخل الوحدات السردية.

وعلى هذا الأساس، فإنّ توليد الدلالة لا يمر عبر إنتاج ملفوظات منتظمة داخل خطاب ما، بل إنّ الدلالة تستند في وجودها إلى البنيات السردية التي تنتج الخطاب الذي يفترض فيه أنه يتمفصل إلى ملفوظات³. إنّ هذا التوجه، يفسر مساعي "غريماس" الرامية إلى تبني استراتيجية محددة تعينه على تتبع حيثيات تشكل المعنى في النص، التي انتهت من خلالها إلى تحديد مجموعة من الآليات الإجرائية، انقسمت بدورها إلى مستويين أحدهما سطحي (متحل) والآخر عميق (محايت).

وإذا كان المبدع يتعامل مع البنيتين السطحية والعميقة للنص تعاملًا ينأى عن الممارسة التحليلية والطروحات المنتجة لموضوعية التحليل المحلية للمعنى، فإنّ هذه البنى لا تعدو أن تكون إلّا وصفا تجريديا للكيفية التي يبني بها النص عملياته السردية.

وعليه، ولما كان الأمر كذلك فإنّ هذه الصياغة النقدية أخذت بُعدا ميكانيكيا في تعاملها مع النصوص، وغدت رؤاها المنهجية وكأنّها تمثلاث آلية تسعى إلى ضبط حدود الدلالة تحت ما يسمى بالدلالة الكلية المؤطرة للنص، ومن هذا المنطلق فقط جاز لنا أن نلتمس تلك الثغرات التي أملتتها خطاطة "غريماس" السيميائية، وذلك من خلال الوقوف على العطب الذي أصاب النمذجة التحليلية من خلال بعض المواقف النقدية المغاربية.

موقف سعيد بنكراد النقدي:

إنّ المتصفح لمدونات "سعيد بنكراد" السيميائية يدرك لا محالة قيمة المشروع النقدي الذي خصّه لمساءلة الفكر السيميائي، فهو قد حاول ضمن مسيرة بحثه أن يقف عند حدود ما أملاه هذا الفكر المعاصر في أبعاده النظرية والتطبيقية وفي فترات تحولات إجراءاته التحليلية، ليستخلص بموجب ذلك مجموعة من الرؤى النقدية التي لها من الأهمية المعرفية ما يجعلها متجاوبة ومسار التوجهات النصية.

ولابد أن ننوّه في هذا المقام أنّ "سعيد بنكراد" كان قد قدّم تعريفاً منهجياً لنظرية "غريماس" السردية في بداية اشتغاله على الاتجاه السيميائي*، يشمل هذا التعريف مجمل الآليات والإجراءات التي توسمها صاحب هذه النظرية في قراءته للمتون السردية فضلاً عن خلفياتها الإستمولوجية، ولكن لما رأى أنّ هذه الأخيرة قد أغرقت في المحايثة ولم تتجاوزها إلى ما يُحرّر النص من قيود النمذجة، غيّر وجهته ليتبنى أثناء ذلك ما أصبح يسمى بالنزعة التأويلية ذات النظرة الانفتاحية.

تظهر ملامح هذا التوجّه في العديد من كتابات "سعيد بنكراد"، فقد كان سعيه متجلياً في محاولة منه لإبراز مدى قدرة النص على التماهي مع الدلالات اللامتناهية ومدى اصطدام هذه الممكنات النصية بواقع السيطرة المنهجية، وضمن هذا التصوّر نجده يصرّح، أنّه «ولئن كانت هذه النظريات (ما يسمى بنظريات البنية وما بعدها) قد نجحت في توجيه اهتمامنا إلى المستويات والأبعاد في النص لم ينتبه إليها النقد العربي قط، فإنّها مع ذلك لم تنجح في تحديد هذا النقد وإثراء منطلقاته بأصول نظرية إضافية كان بإمكانها، في شروط أخرى وبوعي معرفي آخر، أن تُحدث نقلة نوعية في تصوراتنا للممارسة النقدية والنص الأدبي على حد سواء، وكل ما نجحت في تحقيقه هو إغراق السوق النقدية بترسانة هائلة من المصطلحات والمفاهيم التي تحوّلت مع مرور الزمن إلى أدوات صماء رعاء لا تحيل على ذاتها بعيداً عن غنى النص وإحالاته الدلالية المتنوعة»⁴.

أمام هذا الطرح الذي يوضح بشكل ضمني تبعية النقد العربي للترسانة الغربية وانسياقه وراء البهرجة المصطلحية، التي بقدر ما تماشت مع إيديولوجية التفكير المعاصر، بقدر ما أوقعت هذا التفكير في شبك التقنية والآلية، وما دامت السيميائية السردية تحضر باعتبارها ممثلاً لمعطيات هذه النظرية، فإنّ "سعيد بنكراد" قد سعى إلى الكشف عن مواطن الإغراق في المحايثة من قبلها.

وعليه، فإذا كانت حالات التأويل تقوم ببناء علاقات جديدة في النص ليست مرئية، فإنّ مقترحات مدرسة باريس ممثلة بغريماس من منظور "بنكراد" قد تحدّ من هذه العملية، «وتفرض على القراءة مساراً لا يجب أن تحيد عنه، لأنّها تفترض أنّ النص مكتف بذاته ويُنتج معانيه استناداً إلى طاقاته الذاتية، فلا خلاص في ذلك لنا خارج النص، لأنّ هذا النص يحتوي على ما يكفي من المعاني، ولا حاجة لأن يأتي القارئ بالمزيد منها»⁵.

يُعدّ هذا الموقف في حقيقة الأمر إلغاءً كلياً لأفق القارئ وتحجيماً للنص ولقدرته على أن يغرف معينه الدلالي من موسوعته الثقافية، ولعلّ الجنوح إلى إصدار آراء مثل هذه في تقديرنا مردّه يرجع إلى التصور الذي لم تلغه السيميائية السردية من حسابها، وهو المتمثل في قدرتها على الإمساك بالمعنى الكلي للنص، وقوة تدقيقها المصطلحي، وجبروتها اللامتناهي في فرض آليات منهجية تكون بمثابة الوسيط النقدي الذي من شأنه تسطير برنامج تحليلي تُوكل له مهمة الكشف عن المعنى النهائي في النص.

إنّ هذه الاستكانة إلى الخطاطة الجاهزة تتسبب من منظور "بنكراد" في إفقار النص، ذلك «أنّ المعنى في هذه الحالة لن يقول إلّا ما تسمح به هذه الخطاطة، ومعناه بعبارة أخرى، أنّ المعنى ليس في النص، بل في الحقائق

الثابتة داخل الخطاطة»⁶، وكون الحال كذلك فستظل هذه الخطاطات التقنية جوفاء بدون أية مردودية تحليلية، «إنّما ما يُمكن من التعرّف على ما نبحت عنه ونحن على علم به بشكل سابق، فالغاية مدرجة في النموذج، والمعنى في النموذج، والنص مكتوب وفق غايات النموذج أيضا وكل ما لا يستقيم داخل هذا النموذج لا يمكن أن يكون سوى مضاف عرضي لا يُمكن الأخذ به»⁷، فيصبح بذلك النص ثابتا مستكينا، ويتحوّل جزاء ذلك القارئ إلى مجرد آلة مبرمجة مدعّمة بآليات تقنية هدفها الوحيد هو الوصول إلى سر النص الحقيقي.

إذن، واستنادا إلى هذا حاول "بنكراد" أن يُبلور فكرته الرافضة لضغوطات المنهج التحليلية، والمعادية لإسقاطات النظرية الميكانيكية، ليجعلها تصورا نقديا يقف أولا على تدارك مزالق الآخر، ثم يحاول في خطوة ثانية فتح آفاق جديدة تتعامل مع النص برؤى مغايرة تكون أكثر انفتاحا.

إنّ حقيقة التنبّه لمسألة محدودية نظرية "غريماس" قد تمثلت في طرح "بنكراد" من خلال تلك الإشكالية التي صاغها في شكل سؤال مفاده: «هل من الممكن لنموذج تحليلي بنى فرضياته المعرفية استنادا إلى نصوص سردية من طبيعة حكائية تقليدية تبني عواملها الدلالية استنادا إلى بنيات من طبيعة وظيفية، أن يقودنا إلى فهم أفضل لنصوص سردية تبني عواملها استنادا إلى القرائن وتصوير الحالات الإنسانية المركبة؟»⁸.

إنّهُ لمن الضروري بمكان أن نشير في سياق تساؤل "بنكراد" إلى حقيقة ما تفرضه سلطة النص الأيديولوجية، فإذا كانت طبيعة النص السردى مثلا تتماشى مع أيديولوجية السياق الثقافي، فإنّ هذا الأمر يجعلها نسقا من درجة ثانية، كونها حاملة لدلالات رمزية تنأى عن حدود المعطى المباشر وتتجاوز فرضية الحقيقة الجاهزة، وما دام أنّ عوالم النص الممكنة لا يمكن القبض عليها ولا يمكن استدراجها إلّا بصيغة الاحتمالات القرائية، فإنّهُ من المجحف بحقها أن تسعى النماذج النظرية إلى تأطيرها، لأنّها في هذه الحالة ستُنهي أسئلتها اللغوية وغير اللغوية. وعليه، وفي خضم هذا الصراع بين النص وآليات قراءته نلغي "بنكراد" يتصدى بقوة لمخلّفات التأطير المنهجي، فإذا كان النص في توجّه "غريماس" «مُبرمج بشكل سابق على حالات التجسيد اللساني، ولن تقوم السيورة التسريديّة من خلال حالات المتابعة سوى بتفجير الطاقة المنطقية التي يحتضنها النموذج التأسيسي في حالته البدئية المجردة ونشرها في وقائع محسوسة، وسيقود التعرف على آليات هذه البرمجة إلى الكشف عن البنية الدلالية العامة للنص السردى»⁹، فإنّ هذه الرحلة التحليلية ستكون بمثابة «رحلة لاهوتية محكومة بقصدية مطلقة تقود بين طرفين معروفين: أصل مولد لا تدركه الأبصار أولا، ثم تحقّقه من خلال نسخة مشخصة ثانيا، وهذه النسخة هي سبيلنا الأوحد للتعرف على الأصل الأول والعودة إليه من جديد»¹⁰.

إنّ مسألة مثل هذه قد تحدّد في تقدير "بنكراد" من طرح الإمكانيات الدفينه في النص، كما قد تشكك في جدوى القيمة الاستكشافية لأي تحليل، فإذا «كانت هذه العمليات مبرمجة بشكل سابق داخل بنية دلالية بسيطة تحتوي على سلسلة من العلاقات هي ما يجب تطويره لاحقا لإغناء النموذج من خلال تحقّقه في واقعة نصية مخصصة (النص السردى في حالتنا)، فإنّ النص يكشف بشكل مبكّر عن كل أسرارهِ، ولن يقوم القارئ

سوى بالكشف عن معنى مودع بشكل سابق في النص ويتخذ شكل تناظر¹¹ " دلالي عام على المحلل أن يصل إليه¹¹ " .

واستنادا إلى هذا، فإنّ آلية تحديد الدلالة الكلية للنص لا تكتسب أهميتها التحليلية كونها ستكون بذلك أداة للإغلاق لا للفتح، ولئن كانت محاولة رصد الأسئلة الضمنية التي يطرحها النص في سيرورته اللامتناهية، فإنّه من الضلال - كما يذهب إلى ذلك الباحث - « أن ننظر إلى النصوص باعتبارها كليات دلالية تخضع لقانون أسمى هو قانون البنية الدلالية الأولية المودعة سرا في النص¹² »، فوحدة النصوص وانسجامها ليست نتاج مضمون دلالي أصلي مخبأ في الأجزاء، كما جاء في مقترحات "غريماس" النظرية، بل « تستند إلى السيرورات التأويلية التي تشير إلى غنى التوقعات والممكنات التي تدفع القراءة إلى البحث عن أشكال معينة من التنظيم في النص والاهتداء إليها باعتبارها إمكانا ضمن إمكانات أخرى¹³ »، فلا يمكن من هذا المنطلق أن نعتقد بوجود ضوابط تقيد إمكانات النص التدليلية، ولا يمكن في ظل هذا الاعتقاد أن نتصور معنى مكتفيا بذاته، قادر على بسط احتمالاته الدلالية خارج الأفق القرائي المستقبلي له، وعليه، وإن كان إلزاما على القراءة أن تتعرف على امتدادات المعنى، فإنّ ذلك سيكون - من منظور "بنكراد" - جزءا من « سيرورة تشكّله، والتعرف على الواقعة الدالة هو إمساك بسيرورة تعد انتقاء سياقا مخصوصا، أو هو فرضية للقراءة، وهو ما يُلغي فكرة التعرف التام على معنى النص¹⁴ ».

وعلى هذا الأساس، تبدّى مقولات "غريماس" وكأنّها أفقا تجريديا لا يكاد ينحاز عن تلك المسلمات الثابتة المبرجة بشكل مسبق عن التحقيق الآني لفعل القراءة، وكون برمجتها تتخذ بُعدا مرثيا من خلال مفاهيمها ومصطلحاتها وإجراءاتها، وعلى اعتبار أنّ آفاقها مسطّرة من خلال غايتها النهائية المتمثلة في الوصول إلى تلمس هندسة تشكّل المعنى المطروح في النص بتحليله مظاهر الترابط بين العلاقات والعمليات السردية، فإنّ المحلل السيميائي بذلك لا يعدو أن يكون - في تقدير "بنكراد" - « سوى طرفا مطبّقا موجّه بخطاطة تحدّد سبل تحركه وغاياته، ولا تعدو أن تكون مهمته غير الالتزام بقياس حجم المعنى استنادا إلى قوة النموذج وشموليته في حدود ما تسمح به المفاهيم الواصفة¹⁵ »، وما دامت القراءة مقيّدة بالاختيارات التي يبسطها النموذج التحليلي، فإنّ هذا الأمر سيسدّ طريق البحث عن اللاملموس في النص، كما سيصعّب على ذات المحلل أن توجد تنوعا دلاليا له.

إذن ضمن هذا التصور وفي ظل الانحباس في أطر التوجيهات النقدية المقنّنة، تغدو إمكانية الانفتاح لبروز فكرة التعددية القرائية عصية على الأخذ، بل إنّ هذا التقيّد سيؤدي حتما برأي "بنكراد" « إلى تحديد أوصاف متشابهة لنصوص بالغة التباين¹⁶ » لتتقاطع الخلاصات المتوصل إليها مع النتائج، و إنّ هذا الأمر لن يقود إلى خلق تطابق أو تشابه في القراءات فحسب - يضيف الباحث - " بل سيقود أيضا إلى ما هو أخطر من ذلك، فالنص في هذه الحالة لن يقول سوى ما يسمح به النموذج النظري، وما تهدي إليه المفاهيم المعتمدة في التحليل، وسيكون الوصف التصنيفي للوقائع أقوى وأوسع من تأويلها¹⁷ »، ذلك أنّ الوقائع محدّدة الحجم و الامتداد استنادا إلى أصل ثابت إليه يُتوجّه التحليل.

إنّ هذا الطرح الذي يعبر في عمقه عن وعي نقدي يقضي بضرورة التحرّر من شرك النموذج التحليلي، يجعلنا نعيد النظر في تلك المعايير الإجرائية التي تمثلها "غريماس" في خطاطته السردية، فإذا كانت حقا قد أفادت في الكشف عن ما كان مُهملا قبل فترة في الساحة النقدية، فإنّها قد حدّت من راهنية العملية التأويلية التي تتميز بانفتاحها، انطلاقا من تفاعلها القرائي الحاصل بين ما هو داخل حكائي وخارج حكائي.

ومنه، ولما كانت الدلالات الحقيقية أسيرة المطابقة بين النموذج والنسخة في توجه "غريماس"، فقد أرجع "بنكراد" ذلك إلى وفاء هذه النظرية وتبعيتها لفرضيات البنية الأولى التي كانت تسعى دائما إلى الإمساك بالتسنيين الأصلي الذي يُبنى النص انطلاقا منه، وهو الأمر الذي لاحظته الباحثة في دراسة "غريماس" التطبيقية التي أنجزتها حول أعمال "برنانوس"، حيث انتهت به الرحلة التحليلية عند الوقوف على ثنائية دلالية من نوع حياة (م) موت، وهي ثنائية اختصرت كل جزئيات الحكاية¹⁸، هذا الذي يحيل إلى إمكانية تقليص متتاليات النص واختزالها لتكشف كل إمكانات التدليل التي يحتضنها المتن السردية، مما شكّل مأزقا في القراءة تشابحت بموجبه النصوص لتشابه التحاليل الوصفية.

استنادا إلى هذا، فإنّه من الطبيعي بأن يسقط النموذج في ظل حتمية آلياته ومردودية تحليلاته الثابتة، ومن هذا المنظور الرافض لأيدولوجية القراءة الأحادية التي كرّستها سيميائية "غريماس" السردية عمل "بنكراد" على تحويل مسار البحث نحو دراسة تكون أكثر انفتاحا وتركيزا على سمة التعدد، لأنّه في هذه الحالة سيفتح النص عامة والنص الروائي بشكل خاص على العوالم الممكنة.

موقف أحمد يوسف النقدي:

لم يجد "أحمد يوسف" مناصا من الاعتراف بالمأزق القرائي الذي وقعت فيه السيميائية البنيوية، إذ حاول أن يطرح في كتاب له بعنوان "القراءة النسقية - سلطة البنية ووهم المحايثة-" تلك الثغرات المنهجية التي وقع فيها أصحاب هذا النهج بما فيهم "غريماس" تحت ما أسماه بـ "النسق والسيميائيات البنيوية"¹⁹.

ويذهب "أحمد يوسف" إلى الاعتقاد بأن السبب الوجيه في نزوع سيميائية "غريماس" نحو الامتثال للنسق المغلق، هو ذلك التصوّر الصارم الذي كان يُقرّ فيه "غريماس" بالزامية خوض الدراسات الأدبية سُبل المنهجية اللسانية، ذلك أن وجه هذا التلاقي يمكن أن يكون موضوعا للتحليل البنوي أو السيميائي، مثله مثل الجملة البسيطة أو الجملة المعقدة في النسق اللساني²⁰.

ولاشك أنّ التسليم جدلا بهذا التطابق بين النسق اللساني والنسق الأدبي -يضيف الباحث- سيُفضي لا محالة إلى الإقرار بصلاصة النسق المغلق، وهو ما استقر عليه "غريماس" في إحدى مواقفه النقدية حين قال: «بأنّ النسق لا يوجد خارج الخطاب المغلق»²¹.

وإذا كان المنحى القرائي وفق هذا التوجّه، لا يكاد يتحرّر من سلطة النسق المغلق، فإنّ المأزق الذي وقعت فيه السيميائيات البنوية، ومن ضمنها دراسات "غريماس" - كما يشير إلى ذلك الباحث - يتمثل في استخلاص نسق عام يمكن أن يكون أنموذجا لأكبر عدد من النصوص، مع الحفاظ على خصوصية كل نص²². ولما كان الأمر كذلك، تساءل "أحمد يوسف" عن إمكانية تقديم رؤية نقدية لا تركز لمسلمات الثابت، ولا تستسلم لمحدودية النسق المحايث، وهو ما تبدّى من خلال الإشكالية التي صاغها على النحو الآتي: «فهل النص سواء أكان شعرا أم قصة أم رواية أم مسرحية يحكمه نسق واحد؟ أم لكل شكل من هذه النصوص نسقا خاصا له مميزاته وطبيعته؟، وكيف نوفق بين كونية النسق وخصوصيته في الآثار الأدبية حتى لا نقول في النصوص الأدبية بحكم أن النص لا يكون مكتملا إلّا بقارئه؟»²³.

استنادا إلى هذه التساؤلات حاول الباحث أن يبسط بعض المفاهيم التي من شأنها فسخ المجال لتجلية أزمة النسق المغلق التي جسّدها "غريماس" في كثير من بحوثه، وقد تولد هذا الحرص على تبني هذا النسق بوصفه المنفذ الوحيد الذي يُمكن من تقديم دراسة علمية للظاهرة الأدبية. والحاصل، فإنّ ما يُجلبى هذه المسألة في إحدى جوانبها هو ما تطرحه فكري المعنى والدلالة، فالدلالة - كما يذهب إلى ذلك الباحث - «قد تُطلب من داخل النسق أو من خارجه، بل إنّها في غالب الأحيان تجد ضالتها في النسق المفتوح، ولنا في سيميائيات "ش.س. بورس" مثال لا يدع مجالا للشك، وعلى النقيض من تلك السيميائيات اللسانية التي طبقها "دي سوسير" على النسق اللساني»²⁴.

من هذا المنطلق، يتبين لنا أن "أحمد يوسف" يشتغل على ربط نتائج القراءة النسقية بالأصول الإبستمية التي شكّلت قاعدة الانغلاق والانفتاح في الدرس السيميائي المعاصر، ولعلّ هذا ما جعله يخلّص إلى القول: «إنّه إذا حكمنا النسق المغلق فلا مجال لدراسة الدلالة من الوجهة البنوية، أما إذا حكمنا النسق المفتوح، فإننا نُلفي أنفسنا خارج الحدود الضيقة للبنوية، وحتى السيميائيات من بعض وجوهها»²⁵.

وإن كانت هذه الطروحات قد انتشرت في حقول السيميائيات البنوية أثناء الفترة التي دعا فيها "غريماس" إلى ضرورة الالتفات إلى الدلالة القارة في النص دون الأخذ بعين الاعتبار لما يحيط بهذه الدلالة، وإن كانت الشعريات البنوية انسأقت وراء هذا التصوّر، وظلت وفيّة للنسق المغلق ومقتنعة به، فإنّ أبرز العوامل التي أوصلت هذه النظريات للوقوع في هذا المأزق - فضلا عن مقترحات "سوسير" -، إنّما تجسّدت في ما أسهمت به إنجازات "يلمسليف" حول مفهوم النسق، ولاسيما أنه ينطلق من فكرة أنّ اللسان شكل وليس جوهرًا، وهذا دافع قوي من الدوافع المؤدية إلى التسليم بفكرة النسق المغلق²⁶.

أمام هذا التغاضي اللافت لإمكانية فتح هذا النسق - نظرا لارتكابه إلى مقولات لسانية تحتكم للبنية الداخلية - من قبل السيميائيات البنوية، وفي ظل ما تقترحه القراءة في مقابل ما يقترحه المعنى داخل النص، راح الباحث يستدلّ بتقسيم "تودوروف"، وهو ما تجلّى في قوله: «فالمعنى - في نظر "تودوروف" - مرتبط بنسق

العمل الأدبي، بينما يتشكل نسق المقاربات النقدية من فعل القراءة، ومثل هذا النسق له صلة بالمواصفات غير اللسانية أو بالإحالة الخارجية، وهكذا يميز "تودوروف" بين مستويين من النسق، فهناك ما نسميه بالنسق المحايث المرتبط بالنص، وهناك النسق الذي تنتجه القراءة لهذا النص، بيد أنّ النسق المغلق يصطدم بطموح القراءة في التعدّد²⁷، فتعددية القراءة هي من أهم المبادئ التي سعى "غريماس" إلى عدم التسليم بآفاقها، كونها تتنافى مع مسألة الإثبات التي يؤكد عليها أنموذجه التحليلي.

إنّ هذا التضارب القائم بين طرفي المعادلة: النسق المغلق في مقابل النسق المفتوح، دفع "أحمد يوسف" إلى أن يضع نفسه – باعتباره فكرا نقديا- وسط تجاذب تيارات النسقين بين مدّ وجزرٍ، وهو بذلك يحاول أن يطرح إشكالا قرائيا قد يواجهه أي قارئ عربي، حيث يقول: « هب أننا تجاوزنا مفهوم النسق المغلق *Le concept du système clos*، ولم نقف عند دعاوى التيارات النقدية التي جاءت بعد البنوية، وتحديدًا التفكيكية (أو ما بعد البنوية)، وتساءلنا عن جوهر النسق المفتوح من جهة، والنسق المتعدد *Polysystème* من جهة أخرى، وعن الرؤية المنهجية التي يجب أن يركز عليها الدارس في مقارنته لهذه الأشكال الجديدة من الأنساق. هل سنظل مخلصين لأنموذج النسق اللساني أم أننا نختار أنموذجا أشمل؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف السبيل إليه؟ هل نرتمي من جديد في أحضان الميتافيزيقية لنجد خلاصنا فيها أم نضطر إلى الاحتماء بالنزعات الوضعية على اختلاف مشاربها لبناء هذا النسق المفتوح أو المتعدد؟²⁸ ».

وفي خضم إجابته عن هذه الأسئلة التي اتكأ فيها على ما خلفته طروحات "جوليا كريستيفا" و"أمبيرتو إيكو"... وغيرهم، ثلّفه يقول: « إنّه قلّما تصدّ التفكير العربي إلى الأبعاد النظرية لإشكال النسق؛ ولهذا لم يجد الوعي النقدي العربي مرتكزا معرفيا واضحا يمكن الاستناد عليه في فهم النسق وإدراك مكوناته²⁹ ».

إنّ تصورا مثل هذا في رأينا إنّما هو نابع من قراءة عميقة لأصول النظرية السيميائية، وإنّ حُكما يرمي إلى تصنيف القراءات النقدية الغربية من قبل الباحث هو مرتبط في اعتقادنا بذلك النزوع الذاتي الذي يحتكم للصرامة العلمية التي تمكّن الناقد من الوقوف على الحقائق التي آلت إليها معظم النظريات الوافدة من الغرب، ولعلّ هذا ما التمسناه في تصريحه الذي يقول فيه: « ولهذا ينبغي أن نختاط منهجيا في إصدار الأحكام القطعية التي تتنافى مع صرامة البحث العلمي الجاد الذي يتجاوز الأحكام الانطباعية والمطلقة، ونتسلح بالصبر الجميل، غير أن هذه الاحتياطات المنهجية لا ينبغي أن تمنعنا من إبداء الرأي مهما كان يبدو في ظاهره قاسيا وما هو بقاس، وإنّما الواقع يفرض هذه الحقيقة أو تلك، ولكن الناس هم الذين لم يتعودوا على تقبل لغة الطرح العلمي تقبلا حسنا، وتربوا على منطق التبرير والتماس الأسباب الواهية لها بصدد إقراره دون سند علمي. وقد أقررنا في غير هذا الموضوع استحالة وجود قراءة حيادية خالصة ونتائج مطلقة بالمرّة. إنّ المنطق النقدي الذي لا يتسلح بالنسبية سينتهي لا محالة إلى الإفلاس والانسداد، ولا يحقق المقاصد العامة للبحث العلمي المتوخاة في مثل هذه الأمور³⁰ ».

موقف عبد اللطيف محفوظ النقدي:

يتجلى سعي عبد اللطيف محفوظ النقدي في محاولة منه لتتبع مسار البحث السيميائي، وتلمس مدى فعالية إجراءاته التحليلية وأدواته القرائية في معالجة النصوص الروائية، إذ تبلورت إثر سعيه هذا مجموعة من الأعمال التي اتخذت في كليتها من السيميائيات السردية - على وجه الخصوص - إطاراً منهجياً لها مع حرصها الدائم على انفتاحها على مختلف النظريات الأخرى.

وإنّ رسمه لأفق نظري متمحور حول النقد الروائي من منظور التصور السيميائي، جعله يعيد النظر في بعض الطروحات التي تثير الشك في مردودية الإنتاج القرائي، ولعلّ أهم هذه الطروحات تلك المتعلقة بمقولات "غريماس" الإجرائية التي شكلت نقطة للتحوّل من جهة وقاعدة للتجاوز من جهة أخرى.

وتتبدى نقطة التحوّل التي حققتها أطروحة "غريماس" في الانتقال بموضوع علم النص من المستويات السطحية إلى المستويات المخايطة وتركيزها على ضبط شكل معنى النص، إلّا أنّ هذا التحوّل الذي صاغه "غريماس" في بنيتين ذاتي بعد جشتالي سيأخذ منحى آخر في الساحة النقدية، ذلك أنّه إذا كانت رؤية هذه البنيات في مستوى نظري مجرد، تجعلها تبدو منتجة، « فإنّ رؤيتها بوصفها معياراً لإنتاج أو تلقي النص فعلياً - كما يذهب إلى ذلك عبد اللطيف محفوظ - يجعلها غير مقنعة، كونها لحد الآن لم تستطع إثبات كفاءتها بوصفها سيرورة منهجية دقيقة للإنتاج أو التلقي»³¹.

ولعلّ هذا الفشل نابع في الأصل من طبيعة القاعدة النظرية التي تظهت بموجبها خطاطة "غريماس"، والتي كانت مؤطرة فقط للكشف عن الكيفية التي يبنى بها المعنى، غير أنّ هذا الطموح النقدي وإنّ تهيأ له تقديم طرح استقرائي يعين على الإحاطة بكيفيات بناء المعنى، فإنّه في حقيقة أمره كان يسعى إلى انتهاز النمذجة التي لم تتجاوز حدود البناء النصي.

ضمن هذا التصور يظهر الفارق بين مسألتين متلازمتين، الأولى متعلقة بكيفية بناء المعنى، والثانية مرتبطة بكيفية بناء النص. « إنّ بناء المعنى هو قبل كل شيء قضية ذريعية تداولية، ترتبط بالمعرفة الخلفية وبالوضعيات الشارطة لفعل الإدراك، ومن السمات المميزة لهذه السيرورة الذهنية المتضامنة كونها غير محصورة عند ما هو مكتوب ومستحق لاسم النص»³²، في حين يكون بناء النص غير ذلك فهو قبل كل شيء « قضية إجناسية ترتبط أساساً بحدود الجنس والخطاب»³³.

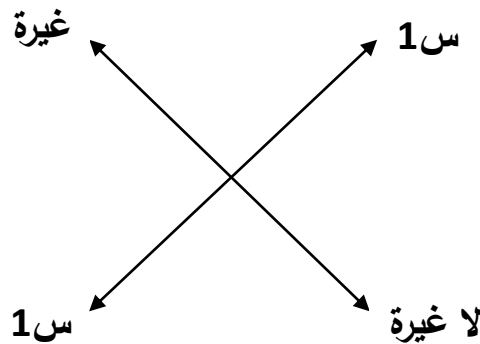
وعليه، ومادام كل طرف يُحدّد بكيفية معينة تختلف عن سابقتها، فإنّ خطاطة "غريماس" بذلك لم تكن لتبلغ الهدف الذي يملكها من التعرّف على مسالك بناء المعنى، وإن كانت تزعم بأنّها تقدم وصفاً دقيقاً له، فإنّها في واقع الأمر لم تكن تقدم في اعتقاد "عبد اللطيف محفوظ"، إلّا وصفاً صورياً لبناء ما لنص سردي ما³⁴، ولذلك فإنّ الحدود المنطقية التي اقترحا "غريماس" - يضيف الباحث - « حالماً تملأ بالمحتويات المستنتجة من النص بواسطة آليات الاختزال المفترضة من قبله - تفقد منطقيتها - ليغدو بذلك القالب المنطقي كما لو كان ذريعة

لإعطاء الحدوس والفرضيات صبغة علموية»³⁵، وهكذا تفترض هذه الحقيقة الاستفسار عن سيرورة الاختزال وطرح الأسئلة حول مدى مطابقة آليات النموذج وملاءمتها لخصوصيات الخطاب السردى.

بناء على هذا الاستقطاب، يغدو هذا التصور الأساس الذي انحدر بنموذج "غريماس" صوب مأزق التأطير الآلي، وهو الذي أكسب القراءة نمطية تقنية مجردة من البعد الأيديولوجي، وعليه، فمهما توفرت الكفاءة المعرفية للقارئ فضلا عن الخلفية الثقافية، فإنّما ستُلعى وتوضع جانبا، وسيجد هذا القارئ ذاته لا محالة أسيرة المنهجية النظرية التي تقوده لنهج طريق لا يحيد عنه، يكون منطلقه بنية التحلي النصي بغض النظر إلى البنية الأولية للدلالة التي يطرحها هذا التحلي، ولئن كانت خطاطة "غريماس" - كما يزعم صاحبها - خطاطة نظرية للإنتاج، فإنّما بذلك تقصي من تركيبها مظاهر التلقي ممّا لا يسمح لها بأن تطلق العنان للمعطيات الأيديولوجية.

ولهذا السبب فقط، فإنّ المعنى الأيديولوجي المؤسس - والذي لا تعدو أن يكون البنية الأولية للدلالة سوى عماد مادي له (أي موضوع مباشر أولي له) - لا يتطلب من أجل وصف سيرورته الإنتاجية قراء مستندين على مقولات منطقية، بل يتطلب الارتكاز على مقولات أكثر دينامية تتقاطع والأسئلة التأويلية.

من هذا المنطلق، راح "عبد اللطيف محفوظ" يتساءل عن إمكانية استجابة العلاقات والعمليات المشكلة للمربع السيميائي الضابط لمنطق تفصل البنية العميقة المؤسسة للنصوص السردية الموجودة وجودا فعليا، فهل توجد الملاءمة بشكل مطلق، أم توجد فقط تحت إرغامات البروتوكول المنهجي؟، ولكي تكون الإجابة ملموسة منه ساق مثالا افتراضيا صاغه على النحو الآتي³⁶: «لنتصور وجود محلل سيميائي أمام نص سردي ومدار هذا النص على سبيل المثال مائل في دليل "الغيرة"، و لنفترض أنّ محتواه المقلوب يصف حياة هادئة ومطمئنة، بينما يصف محتواه المطروح حياة مزقت الغيرة هدوءها... بناء على ذلك سيكون المناط المستنتج المناسب لهذا النص هو "الغيرة"، وهنا سيطرح على المحلل مشكل كيفية مفضله إلى مقومين متضادين ينسجمان فعلا مع محتوي النص. ومن ثمة، يطرح مشكل كيفية إسقاط العلاقات على حدود المربع المجردة، خاصة وأنّ المحتوى المقلوب لا ينسجم إلا مع مقوم "لا غيرة"»:



استنادا إلى هذا التفصيل، سيكون من غير الممكن فرض مقولات على نص لا يحتمل تقنيته المنطقية التحليلية، وبهذا فإنّ البنية الأولية لدلالة نص ما، لن تكون فقط فرضية خاصة بكل قارئ أو بعزم أي محلل، بل إنّها قد تكون مفروضة من قبل البروتوكول المنهجي أكثر من كونها مفروضة من قبل التفاعل بينهما³⁷، كما أشار إلى ذلك "راستي" وتابعه في ذلك "عبد اللطيف محفوظ".

وعليه، يبدو أن "عبد اللطيف محفوظ" كان على وعي تام بتلك الإلزامات التي فرضتها السيميائية السردية، كما أنّه كان يدرك يقينا طبيعة الانتقادات التي وُجّهت لهذه النظرية من لدن أتباعها — بما فيهم "راستي" — لذلك ألفيناه على بيئة بالمزلق التي خلفها التطبيق السيميائي على النصوص السردية.

ولاشك أنّ هذا التوجه الذي يحمل في ثناياه افتراضات قرائية ذات أبعاد انتقادية، كان قد تنبأه "محمد مفتاح" في مواطن عديدة عندما راح يستسيغ فكرته التي دعا فيها دعوة صريحة ومباشرة لإزاحة علميّة نموذج "غريماس" التي وصلت إلى حد التآزم، يقول: « إنّ سيمياء غريماس أصبحت بالنسبة إلى هذه الوضعية المحدثة متأزمة، إنّها متأزمة داخليا، ولئن اختارها الباحث وزادها اختزالا، فكيف سيصبح الأمر حينئذ؟ »³⁸. انطلاقا من هذا التساؤل عمد الباحث المغربي "محمد مفتاح" إلى التأكيد على ضرورة تبني تقنية التركيب المنهجي باعتبارها وسيطا إلزاميا يمكن القارئ من فك شفرات النص.

هذا وقد سعى "عبد الملك مرتاض" من جهته، وهو يتتبع سيميائية "غريماس" السردية إلى طرح مكانن الهوية التي تجلّت في نموذج هذا الأخير، فمحاولة "غريماس" أو نظريته كلها، والهادفة إلى تقنين الكتابة السردية — تبدو في نظره — « مجرد استنساخ أو معارضة لعمل فلاديمير بروب في تنظيراته للحكاية الخرافية »³⁹ التي تتعارض في رأيه مع بنية الحكاية المعاصرة ذات التحوّل المستمر، وعليه فما يُضعف من قيمة جهد "غريماس" كما يرى "عبد الملك مرتاض"، يكمن في أنّ « البنية الروائية مترجمة متعاصرة على التنظير الصارم »⁴⁰ الذي يفرضه النموذج، وكونها إبداعا مفتوحا وقابلا لشتى التغيرات والتحويلات، فإنّ القارئ بذلك يملك كل الحق في أن يتحرر من قيود النظرية وصرامتها ليبرز خصوصية الإبداع الحكائي.

إنّ هذا التصور هو الذي قاد "عبد الملك مرتاض" إلى أن يؤاخذ "غريماس" في المسألة التي حدّ بموجبها من تعددية القراءات، فإذا كان "غريماس" يعترف باحتواء النص الأدبي على جملة من التشاكلات داخل قراءة واحدة ضمن السيميائية، فإنّه يرفض تعددية القراءة، فانفتاح النص الواحد على جملة من القراءات تبعا لثقافة القراء، وأهواءهم، وأيديولوجياتهم، دفع "غريماس" إلى وصف « القراءة المتعددة (الجماعية) بالافتراض الفجّ الذي يتّسم بتعذر الإثبات »⁴¹، ولذا ألفينا "عبد الملك مرتاض" يرفض هذا التوجه التحليلي، ويقر بإمكانية تعدد القراءة ضمن تشاكلات معينة للنص الواحد، ويرجع ذلك إلى سعة التجربة وعمق الثقافة اللسانية، وكثرة الممارسة⁴².

بناء عليه وضمن هذا السياق، نستطيع أن نقول: إنّ ما انتهت إليه السيميائية السردية في فترة الستينيات كان بتأثير مباشر من التقليد الذي خلفته البنية الشكلانية -مثلة بمشروع "بروب"- حيث سعت إلى وضع هيكل عام يحكم النصوص الفولكلورية، ولكن، وإن كانت قد نجحت في ذلك فإنّه من الصعوبة بمكان أن تلقى النجاح نفسه في تعاملها مع نصوص معاصرة لها من الخصوصية ما يتعارض ومقوماتها النظرية.

وحاصل القول، أنّ الهيكل القار الذي يوطر النموذج السيميائي -على الأقل من منظورنا- لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يتجاوب مع سياق النص ذي الخصوصية العربية، ولو افترضنا أن المحلل السيميائي العربي قد استوعب حق الاستيعاب خطاطة "غريماس" وأدجمها باعتبارها آلية قرائية توصف بموجبها النصوص السردية العربية، فإنّه لن يكون إلّا سوى ذات مبرجة آليا وبشكل سابق عن النص ولن تكون تحليلاته إلا تنويعا منهجيا لا يرقى إلى تجسيد فكر نقدي عربي.

إنّ رأيا مثل هذا لا يجعلنا أبدا في وضع نحتكم فيه إلى التمرد والجرأة التي لا تتركز إلى قرائن، إنّ هذه الرؤية إنّما كانت نابعة مما تفرضه النصوص على قارئها وتجعله متحيزا لأن ينصفها، فإذا كان الإنتاج النصي يحمل في طياته أبعادا فكرية وجمالية فضلا عن تلك الثقافية والاجتماعية... فإنّ الإمساك بهذه الممكنات الدلالية اللامتناهية سيستعصي حتما على نموذج يُخلص للفرضيات المنطقية.

إنّ كل هذه الانتقادات التي سيقّت كأساس للتخلي عن خطاطة "غريماس" المنهجية، قد طُرحت لتكون مرتكزا يعتمد المحلل ليفعل حركة الانفتاح الدلالي في النصوص منتهجا في ذلك ما أمكنه أن يستجيب لهذه الرؤية القرائية.

الهوامش:

¹ - سعيد بنكراد، سيرورات التأويل من الهرموسية إلى السيميائيات، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى 2012، ص 201.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

* - المسار التوليدي *Parcours Génératif* مفهوم مركزي في السيميائيات السردية، إنّّه يشير بصفة عامة إلى صيغة بالغة العمومية تختصر مجمل التمهصلات التي يتحدد من خلالها نص ما، إنّّه سيرورة تقود من أشد المستويات تجريدية (النموذج التكويني، أو البؤر الأولية داخل مسار تشكل الدلالة) إلى أشدها محسوسة (المحافل النهائية) من خلال مستوى توسطي (السرد) وهو الرابط بين المستويين، وكما يدل على ذلك معناه الظاهري، فإنه يشير إلى السيرورة التي تسلكها الدلالة لكي تستقيم من خلال مراتب النص: الانتقال من محور دلالي من قبيل، شر (م) خير إلى إسقاط حالات إنسانية تتحدث عن الصراع بين الخير والشر.

ينظر: سعيد بنكراد، سيرورات التأويل، (م.س)، (م.س)، ص 298.

³ - Voir, A.J. Greimas, du Sens, éd, Seuil, 1970, P159.

* - تجلّى اشتغال سعيد بنكراد على طروحات غريماس السردية في دراسته الموسومة ب: السيميائيات السردية -مدخل نظري- منشورات الزمن، الرباط، 2001.

⁴ - سعيد بنكراد، ممكنات النص ومحدودية النموذج، مجلة النقد والدراسات الأدبية واللغوية، دورية محكمة يصدرها فريق البحث لمخبر الدراسات الأدبية والنقدية واللسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، العدد الأول، 2005، ص 11.

- ⁵ - سعيد بنكراد، سيرورات التأويل، (م.س)، ص 317.
- ⁶ - سعيد بنكراد، السرد الروائي وتجربة المعنى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص 24.
- ⁷ - المرجع نفسه، ص.ص 24.25.
- * - المقصود بالنموذج هنا هو سلسلة من التراكمات المندرجة ضمن الدفق الزمني لسلوك مفرد يتميز بالتكرار.
- ينظر: سعيد بنكراد، إمكانات النص ومحدودية النموذج، (م.س)، ص 14.
- ⁸ - سعيد بنكراد، إمكانات النص ومحدودية النموذج، (م.س)، ص 19.
- ⁹ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- ¹⁰ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- * - تناظر هو المصطلح الذي ارتضاه سعيد بنكراد ترجمة لمصطلح ISOTOPIE.
- ¹¹ - سعيد بنكراد، إمكانات النص ومحدودية النموذج، (م.س)، ص 19.
- ¹² - سعيد بنكراد، سيرورات التأويل، ص 318.
- ¹³ - المرجع نفسه، ص 318.
- ¹⁴ - المرجع نفسه، ص 319.
- ¹⁵ - المرجع نفسه، ص 316.
- ¹⁶ - سعيد بنكراد، إمكانات النص ومحدودية النموذج، (م.س)، ص 21.
- ¹⁷ - المرجع نفسه، ص.ص 21.22.
- ¹⁸ - ينظر: سعيد بنكراد، إمكانات النص ومحدودية النموذج، (م.س)، ص 22.
- ¹⁹ - أحمد يوسف، القراءة النسقية - سلطة البنية ووهم المحايثة - (النسق والسيمانيات البنوية)، ص.ص 134.137.
- ²⁰ - ينظر: أحمد يوسف، القراءة النسقية - سلطة البنية ووهم المحايثة -، ص 133.
- ²¹ - A.J. Greimas, *Du Sens, ed, seuil, paris, 1970, p272*.
- ينظر: أحمد يوسف، القراءة النسقية - سلطة البنية ووهم المحايثة -، ص 134.
- ²² - ينظر: أحمد يوسف، القراءة النسقية، (م.س)، ص 134.
- ²³ - المرجع نفسه، ص.ص 134.135.
- ²⁴ - المرجع نفسه، ص 135.
- ²⁵ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- ²⁶ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- ²⁷ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- ²⁸ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- ²⁹ - المرجع نفسه، ص 141.
- ³⁰ - أحمد يوسف، السلالة الشعرية، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، سيدي بلعباس، الجزائر، طبعة 2004، ص 10.
- ³¹ - عبد اللطيف محفوظ، آليات إنتاج النص الروائي، نحو تصور سيميائي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص 139.
- ³² - عبد اللطيف محفوظ، آليات إنتاج النص الروائي، (م.س)، ص 140.
- ³³ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- ³⁴ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- ³⁵ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- ³⁶ - المرجع نفسه، ص 141.

³⁷ - F.Rastier, *sémantique interprétative*, p 32.

- وينظر أيضا: عبد اللطيف محفوظ، آليات إنتاج النص الروائي، (م.س)، ص 142.
- ³⁸ - ينظر: التحليل السيميائي وأبعاده وأدواته، حوار مع "محمد مفتاح" أجراه "عبد الرحمن طنكول" و"محمد العمري" و"حميد لحميداني"، مجلة دراسات أدبية لسانية (سال) المغرب، العدد الأول، خريف 1987، ص.ص 14-15.
- ³⁹ - ينظر: عبد الملك مرتاض، في نظرية الرواية، بحث في تقنيات السرد، عالم المعرفة، الكويت، طبعة 1998، ص.ص 249-250.
- ⁴⁰ - المرجع نفسه، ص 250.
- ⁴¹ - وليد إخلاصي، المتعة الأخيرة-اعترافات شخصية في الأدب-، دار طلاس، دمشق، طبعة 1986، ص.ص 188.189.
- ⁴² - عبد الملك مرتاض، التحليل السيميائي للخطاب الشعري- تحليل مستوياتي لقصيدة شناسيل ابنة الجلي - ، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2001، ص.ص 14.15.
- * - قد جاء في تصريح لعبد الملك مرتاض في سياق حديثه عن أحادية القراءة وجمعانيته وانتقاده لرؤى غريماس بخصوص هذا التصور «أن التجارب قد أثبتت أن النص الواحد يجب أن يظل مفتوحا إلى ما لانهاية، وأن كل قارئ يمكن أن يقرأ بمنظاره، أو من منظوره الخاص به...دون أن يكون ذلك على وجه الضرورة، ضريا من التحيز الذي يتحدث عنه غريماس وكورتيس(في المعجم المعقلن). ونحن نعجب لهذه العبارة التي تُوهم بوجود قراءة علمية خالصة العلمية لنصّ خالص الأدبية. وهو الأمر الذي لا نحسب أن غريماس نفسه يؤمن به في قرارة نفسه، مع ما نعلم من لاث السيميائيين وراء تأسيس قواعد صارمة لسيميائية عبر نظرية اللسانيات، ولكن كل المساعي والبحوث والنتائج، إلى يومنا هذا، لم تستطع أن ترقى، في هذا المجال الجديد، إلى مستوى النظرية. فكيف، إذن يُصرّ غريماس وأصحابه على مطالبتنا بإغلاق النص، أي بإلغاء كل القراءات الغيرية، والتمسك بقراءة واحدة، بحجة أن تعددية القراءة تُفضي، حتما، إلى تحيز. بل إنّ هذا الموقف هو الذي يمثل شيئا من التحيز».
- عبد الملك مرتاض، التحليل السيميائي للخطاب الشعري، (م.س)، ص.ص 15.16.

قائمة المصادر والمراجع:

- أحمد يوسف، السلالة الشعرية، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، سيدي بلعباس، الجزائر، طبعة 2004.
- أحمد يوسف، القراءة النسقية -سلطة البنية ووهم الحايثة- (النسق والسيميائيات البنوية).
- التحليل السيميائي وأبعاده وأدواته، حوار مع "محمد مفتاح" أجراه "عبد الرحمن طنكول" و"محمد العمري" و"حميد لحميداني"، مجلة دراسات أدبية لسانية (سال) المغرب، العدد الأول، خريف 1987.
- سعيد بنكراد، السرد الروائي وتجربة المعنى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.
- سعيد بنكراد، سيرورات التأويل من الهرموسية إلى السيميائيات، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى 2012.
- سعيد بنكراد، إمكانات النص ومحدودية النموذج، مجلة النقد والدراسات الأدبية واللغوية، دورية محكمة يصدرها فريق البحث لمخبر الدراسات الأدبية والنقدية واللسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، العدد الأول، 2005.
- عبد اللطيف محفوظ، آليات إنتاج النص الروائي، نحو تصور سيميائي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.
- عبد الملك مرتاض، التحليل السيميائي للخطاب الشعري- تحليل مستوياتي لقصيدة شناسيل ابنة الجلي - ، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2001.
- عبد الملك مرتاض، في نظرية الرواية، بحث في تقنيات السرد، عالم المعرفة، الكويت، طبعة 1998.
- وليد إخلاصي، المتعة الأخيرة-اعترافات شخصية في الأدب-، دار طلاس، دمشق، طبعة 1986.